«أرامكو» تستهدف إصدار صكوك بملياري دولار

العربية.نت: حددت شركة أرامكو سعر إصدارها الأول من الصكوك عند 25 نقطة أساس فوق معدل الإقراض بين البنوك السعودية «سايبور» لمدة 6 أشهر. وتستهدف أرامكو إصدار صكوك بما يعادل ملياري دولار، وهو جزء من برنامج صكوك بقيمة إجمالية تصل إلى عشرة مليارات دولار. وتبلغ مدة الإصدار من الصكوك 7 سنوات. وقد رتب الإصدار الذي من المتوقع إغلاقه في الثالث من الشهر المقبل كل من الإنماء للاستثمار وGIB كابيتال وHSBC والأهلي كابيتال إضافة إلى الرياض كابيتال وسامبا كابيتال والسعودي الفرنسي كابيتال. ويأتي هذا الإعلان بعد يومين من قرار خفض الضرائب على «أرامكو»، ما يرفع تقييم الشركة.

يمثل نصف الناتج المحلي بمتوسط 16 مليار دينار سنوياً

44 مليون دينار.. هذا ما تنفقونه إلكترونياً في اليوم الواحد

المحلل المالي

انتهى عصر الكاش وأصبحت المعاملات المالية الإلكترونية هي السائدة وهو ما يتضمن فرصا لأنشطة اقتصادية إضافية مقابل مخاطر وتحديات تحتاج في مقدمتها الى مزيد من التركيز على الأمن الإلكتروني لتلك المعاملات وبالوقوف على حجم المعاملات الإلكترونية في الاقتصاد الكويتي يتبين لك من الوهلة الاولى حجم التطور الضخم في الاعتماد على السحب الآلي ونقاط البيع وكذلك كيف ان المجتمع استهلاكي بشكل كبير، حيث وصل المتوسط السنوي لمعاملات نقاط البيع المصرفية والسحوبات من ماكينات الصرف الآلي إلى 16 مليار دينار خلال السبع سنوات الأخيرة لتصل شهريا الى 1,3 مليار دينار ويوميا قرابة 44 مليون دينار في المتوسط وهو ما يطلق صافرة إنذار بضرورة التركيز على أمن تلك المعاملات وتسهيلها من خلال زيادة انتشار شبكات الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع، هذا في الوقت الذي تعرض النظام المالي الكويتي مؤخرا لهجمات إلكترونية لم تؤثر على سلامته ولكنها تمثل تحذيرا لما يمكن ان يكون حجم الخطر مستقبلا.

ويعتبر الاقتصاد الكويتي استهلاكيا بالدرجة الاولى، فعند تحليل الناتج المحلي الاجمالي حسب نوع الإنفاق لعام 2015 يتبين ان الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بلغ 8,43 مليارات دينار بينما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بلغ 14,18 مليار دينار بالمقارنة مع 13,41 مليارا و12,42 مليارا خلال عامي 2014 و2013 على التوالي وينعكس ذلك في تطور ارقام معاملات اجهزة نقاط البيع ومعاملات اجهزة السحب الآلي من البنوك.

16 مليار دينار متوسط قيمة نقاط البيع والسحب الآلي سنوياً

1,1 مليار دينار حجم معاملات بطاقات الائتمان في 2016

ورصدت «الأنباء» حجم المعاملات المالية خلال السنوات السبع الماضية والذي وصل إجمالا الى 111,8 مليار دينار منها 45,2 مليار دينار عبارة عن معاملات نقاط بيع و66,6 مليار دينار سحوبات من شبكات الصراف الآلي داخل البلاد.

نمو سنوي كبير لمعاملات نقاط البيع

تتوزع معاملات أجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجها على البطاقات المدينة (ATM Cards) وبطاقات الائتمان (Credit Cards)، حيث تشير الأرقام الى ان إجمالي قيم معاملات أجهزة نقاط البيع بواسطة البطاقات المصدرة من قبل البنوك الكويتية بلغ خلال الفترة 2010ـ2016 نحو 45,1 مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 15,87٪، حيث شكلت معاملات أجهزة نقاط البيع بواسطة بطاقات السحب المدينة نحو 88,5٪ من الإجمالي أي ما يعادل قيمة 40 مليار دينار اما النسبة المتبقية التي بلغت 11,5٪ فقد تمت بواسطة بطاقات الائتمان اي ما يعادل 5,2 مليارات دينار صرفت من بطاقات الائتمان منذ عام 2010 وحتى نهاية عام 2016.

ومن الملاحظ الارتفاع التدريجي والمستمر في معاملات بطاقات الائتمان من 436 مليون دينار لعام 2010 الى 848 مليونا لعام 2014 ومن بعدها الى 1,1 مليار دينار خلال عام 2016 ما يدل على ضيق هامش الاقتراض لدى المستهلكين نتيجة الإجراءات الرقابية من قبل بنك الكويت المركزي وكانت قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع نمت بمعدل سنوي مركب بلغ 16,8٪ خلال الـ 7 سنوات الماضية بالمقارنة مع نسبة نمو سنوي مركب 15,7٪ لمعاملات بطاقات السحب المدينة خلال الفترة نفسها.

وبلغ إجمالي المبالغ المسحوبة من البنوك الكويتية من خلال أجهزة السحب الآلي في الكويت وخارجها خلال فترة الـ 7 سنوات 2010ـ2016 نحو 69 مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مركب 7,4٪ وشكلت السحوبات من البنوك في الكويت نحو 96,6٪ من إجمالي معاملات السحب الآلي ما يعادل 66,63 مليار دينار أما المبالغ المتبقية والتي بلغت 2,36 مليار دينار فسحبت خارج الكويت على مدى السنوات الـ 7 الماضية.

وارتفعت قيمة معاملات أجهزة السحب الآلي في الكويت وخارجها خلال عام 2016 بنسبة 3,2٪ لتسجل 11,54 مليار دينار وكانت الأعلى على الإطلاق بالمقارنة مع 11,19 مليار دينار خلال عام 2015 وهي في تباطؤ مستمر في نموها منذ عام 2010 نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتباطؤ نمو الإنفاق الاستهلاكي.

2011ـ2015 طفرة كبرى

أيضا تباطأ نمو قيمة معاملات نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي في الكويت وخارجها من 21,4٪ خلال عام 2011 الى 11٪ لعام 2013 وبعدها تدريجيا الى نسبة 4,2٪ لعام 2016، حيث بلغت 20,7 مليار دينار.

بلغ المجموع المتراكم لقيمة معاملات أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي في الكويت وخارجها خلال الفترة 2010ـ2016 نحو 115,5 مليار دينار (381 مليار دولار) وبمعدل نمو سنوي مركب خلال الـ 7 سنوات بلغ 10,5٪ لترتفع من 11,33 مليار دينار خلال عام 2010 الى 20,7 مليار دينار خلال عام 2016 وشكلت قيمة معاملات (نقاط البيع والسحب الآلي) في الكويت نحو 94٪ من الإجمالي خلال السنوات الـ 7 الماضية لتسجل 109 مليارات دينار بينما إجمالي المعاملات خارج الكويت بلغ 6,58 مليارات دينار.

الإنفاق الاستهلاكي الخاص يتفوق على الحكومي ويصل إلى 14,2 مليار دينار

آخر إصدارات العام بـ 240 مليون دينار

8,3 مليارات دينار إصدارات «المركزي» لتنظيم السيولة 2016ـ2017

مصطفى صالح

أصدر البنك المركزي أول من امس الثلاثاء سندات بقيمة 240 مليون دينار من اجل تنظيم السيولة بأعلى عائد بين جميع إصداراته خلال العام والذي وصل الى 1,625٪ والإصدار لمدة 6 أشهر تستحق في 26 سبتمبر المقبل ووصل حجم الطلب على الإصدار الى 893,7 مليون دينار بمعدل تغطية 372٪ اي قرابة اربع مرات.

وبذلك الإصدار يكون بنك الكويت المركزي قد أصدر 40 إصدارا على مدار العام المالي الذي ينتهي غدا بإجمالي قيمة وصلت الى 8,3 مليارات دينار بمتوسط 207 ملايين دينار للإصدار الواحد وبمتوسط عائد على الإصدارات جميعا 1,128٪ فيما وصل متوسط التغطية الى 425٪ بمعدل يفوق اربع مرات.

سندات «المركزي» لتنظيم السيولة خلال العام المالي 2017/2016

البيان	لمدة 6 أشهر	لمدة 3 أشهر	الإجمالي
عدد الإصدارات	13	27	40
إجمالي القيمة (مليار دينار)	2,8	5,5	8,3
معدل التغطية	390٪	442٪	425٪
متوسط العائد	1,22٪	1,08٪	1,128٪

المصدر: وحدة الأبحاث الاقتصادية بالأنباء والموقع الالكتروني للبنك المركزي

وعلى صعيد المدى الزمني للإصدار، فقد أصدر المركزي 13 إصدارا لمدة 6 أشهر بإجمالي قيمة وصل الى 2,8 مليار دينار بمتوسط عائد 1,22٪ وبمتوسط تغطية 390٪ بينما اصدر 27 إصدارا لمدة 3 اشهر بإجمالي قيمة 5,48 مليارات دينار ووصل متوسط العائد الى 1,08٪ وتخطى متوسط معدل التغطية والطلب اربع مرات ليصل الى 442٪.

أكبر الإصدارات من حيث القيمة بمبلغ 280 مليون دينار اصدره المركزي في آخر أيام مايو 2016 لمدة 6 أشهر بمعدل عائد 1,12٪ ووصل حجم الطلب عليه الى 962,5 مليون دينار بمعدل تغطية 343٪. حقق إصدار رقم 361 أكبر معدل تغطية بنسبة 576٪ بما يقارب الستة أضعاف للإصدار الذي وصلت قيمته الى 165 مليون دينار وأصدره المركزي في ديسمبر الماضي.

«كامكو»: 1,27 مليون دينار أرباح 2016 بنمو 144٪

أعلنت شركة كامكو للاستثمار عن نتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، حيث سجلت الشركة صافي ربح للمساهمين بلغ 1,27 مليون دينار بزيادة نسبتها 144٪ مقارنة مع 523,6 الف دينار لعام 2015، في حين بلغت الإيرادات 8,3 ملايين دينار بزيادة نسبتها 13٪ مقارنة بـ 7,3 ملايين دينار لنفس الفترة من عام 2015. كما ارتفعت ربحية السهم الى 5,36 فلوس للسهم الواحد بزيادة نسبتها 144٪ مقارنة مع 2,20 فلس للسهم الواحد العام السابق.

وفي معرض تعليقه على النتائج، قال الرئيس التنفيذي في شركة «كامكو» فيصل صرخوه: «شهد عام 2016 موجة من التذبذبات خلال النصف الأول من العام إلى أن حدثت تطورات إيجابية مدعومة بموجة من التفاؤل خاصة خلال الربع الرابع على خلفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والنتائج غير المتوقعة للانتخابات الأميركية، فضلا عن اتفاق «أوبيك» بشأن خفض إنتاج النفط، الأمر الذي دعم انتعاش أسواق الأسهم في دول الخليج وانتشال المؤشرات من المنطقة الحمراء».

فيصل صرخوه

8,3 ملايين دينار إيرادات الشركة بارتفاع 13٪

وأضاف: «ان النتائج الإيجابية التي حققتها كامكو بنهاية العام 2016، جاءت انعكاسا للتحسن النسبي في اداء أسواق المال، ونتاج لسياسة الشركة الحكيمة في سبيل تعظيم أداء صناديقها الاستثمارية ودورها النشط في قطاع ادارة الاستثمارات المصرفية لاسيما في مجال اصدارات ادوات الدين الرئيسية، ما عزز دورنا كواحدة من الشركات الاستثمارية الرائدة». وأشار الى ان الشركة مستمرة في استراتيجيتها من أجل تعظيم عوائد المستثمرين والمساهمين الكرام عبر استثمارات مدروسة وخطط حصيفة للتوسع في الاستحواذ على الأصول ذات العوائد المجدية، وإدارة الصفقات الناجحة.

وفي نظرة مستقبلية، يرى صرخوه أن استقرار الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية سيقود إلى التحسن في أداء مؤشرات الأسواق، لافتا الى الدور الذي ستلعبه قرارات الهيئات التنظيمية وفي مقدمتها هيئات أسواق المال في دعم الثقة بالسوق، ودفع الأداء الى مستويات أعلى من الاحترافية.

باستثناء الدينار المرتبط بسلة عملات منها الدولار

«فوربس»: هل ستضطر دول الخليج لتخفيض عملاتها مقابل الدولار؟

محمود عيسى

قالت مجلة «فوربس»: ان تقلبات اسعار النفط هبوطا وصعودا وهبوطا خلقت صعوبات لا حصر لها امام دول الخليج الغنية بالنفط، مما يجعل التخطيط المالي صعبا ويضطرها لإجراء بعض التحولات الكبيرة في السياسة، مع فرض الضرائب المرتقب، وعلاوة على خفض الدعم الحكومي وغيره من اوجه الإنفاق الحكومي. وقد أثار آخر انخفاض في أسعار النفط أيضا تساؤلات أخرى حول استقرار عملات هذه الدول.

وظهرت المخاوف من تخفيض قيمة العملة لأول مرة في مطلع عام 2016. وعلى الرغم من أن السلطات في الرياض ودول خليجية أخرى بذلت قصارى جهدها لوقف هذه التكهنات، فقد عاد بعض المحللين لمناقشة الموضوع من جديد، ومنهم شركة «بافيليون جلوبال ماركتس» التي تعتقد ان السلطات السعودية «ستضطر إلى إما زيادة أسعار الفائدة أو تخفيض قيمة عملتها».

وفي هذه المرحلة، يبدو أن تخفيض قيمة العملة لا يبدو مستبعدا إلى حد ما بالنسبة للسعودية. ومع ذلك، فإن دولا أخرى في المنطقة تعتبر في وضع اكثر صعوبة.

وتحدثت شركة «كابيتال ايكونوميكس» التي تتخذ من لندن مقرا لها عن الاوضاع المالية الخليجية، فقالت ان السعودية حققت تحسنا في ميزان المدفوعات في 2016 وذلك للمرة الاولى في غضون عامين، فيما سجلت عجزا في الحساب الجاري بنسبة 7,6٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وان الدلائل تشير الى استمرار ربط العملة السعودية بالدولار.

ولكن الاقتصادي المتخصص لمنطقة الشرق الاوسط في الشركة جاسون توفي:«ان احتمالات تخلي دول الخليج عن ربط عملاتها بالدولار هي الان ابعد مما كانت عليه في اي وقت مضى منذ اندلاع المخاوف حول تخفيض قيمة العملات مطلع العام الماضي».

على ان دولا اخرى قد تكون عرضة للتخفيض بصورة اكبر بالاضافة الى السعودية، مثل عمان التي تعتبر في وضع اسوأ من غيرها حيث تقدر وكالة موديز عجز الحساب الجاري لديها بواقع 20,1٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

ويذكر ان جميع عملات دول الخليج مربوطة بالدولار باستثناء الدينار المربوط بسلة من العملات التي يسيطر الدولار عليها.

ويقول المحلل في وكالة موديز ماثياس انغونين ان ربط العملات بالدولار يحظى بدعم قوي من الحكومات الخليجية حيث ساعد على تدعيم اقتصاداتها وتعزيز استقرارها فضلا عن تعزيز الثقة في القطاع الخاص.

قدم عرضاً قيمته 150 مليون دينار

تحالف «صيني ـ كويتي» يفوز بمناقصة «المدرج»

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن الادارة العامة للطيران المدني ارست مناقصة بناء مدرج جديد وتوسعة المدرج القائم حاليا في مطار الكويت الدولي على تحالف بين شركتي افيك انترنانشونال هولدينغ كوربوريشن الصينية وشركة الدار ـ هوت ـ الكويتية للهندسة والانشاءات وبلغت قيمة العرض الذي قدمه التحالف 149,8 مليون دينار او نحو 492 مليون دولار.

وقالت المجلة ان نطاق العمل بموجب هذا العقد المصنف ضمن الحزمة الثالثة من مشروع إعادة تطوير مطار الكويت الدولي ـ إنشاء مدرج غربي جديد رمزه 4F، وتوسعة المطار الشرقي الحالي، وبناء برج جديد لمراقبة الحركة الجوية، والممرات الموازية، وطرق الوصول، والمرافق الأخرى المتعلقة بالمشروع. ومن المتوقع انجاز المشروع بحلول عام 2020.

تجدر الاشارة الى ان اعمال الانشاء قد بدأت ايضا في مشروع مبنى الركاب المؤقت المقدرة تكلفته بنحو 174 مليون دولار بمطار الكويت الدولي، بعد ان فاز بالعقد في اغسطس الماضي تحالف قائم بين شركة الكويت الاولى للتجارة العامة والمقاولات مع شركة سينغيز انسات سانايي فيكاريت التركية، ومن المتوقع انجاز المشروع في غضون 450 يوما من تاريخ التعاقد.